

مجلس التنمية الصناعية
الدورة السابعة والأربعون
فيينا، ٣-١ تموز/يوليه ٢٠١٩

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الخامسة والثلاثون
فيينا، ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١٩
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل
المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية

تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية

تقرير الرئيسين المشاركين

قدم الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية (الفريق العامل غير الرسمي) تقريره الأول إلى لجنة البرنامج والميزانية في عام ٢٠١٨ (IDB.46/5-PBC.34/5)، وقدم معلومات مُحدّثة إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة والأربعين (IDB.46/CRP.4). وبالإضافة إلى التقريرين، طلب المجلس إلى الرئيسين المشاركين مواصلة تقديم تقارير سنوية إلى المجلس عن طريق لجنة البرنامج والميزانية (م ت ص-٤٦/٨-٨).

أولاً- لمحة عامة عن الجلسات: التواريخ والمواضيع

- ١- عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية، منذ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، سبع جلسات فنية على النحو التالي:
- (أ) ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الأولوية الاستراتيجية الرابعة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل؛
- (ب) ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، البرنامج والميزانيتان، مخطط لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١؛

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



- (ج) ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، البرنامج والميزانيتان، مناقشة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١؛
- (د) ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩، تحديث بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا؛
- (هـ) ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩، أرصدة الاعتمادات غير المنفقة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛
- (و) ٥ آذار/مارس ٢٠١٩، إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- (ز) ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩، البرنامج والميزانيتان، مناقشة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ثانياً - مناقشة بشأن الأولوية الاستراتيجية الرابعة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل

- ٢- تهدف الأولوية الاستراتيجية الرابعة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، بشأن تعزيز المعرفة والمؤسسات، إلى توسيع نطاق نتائج عمل اليونيدو. ويستند النموذج إلى عملية تشاور شاملة، تؤدي إلى الاقتناع المؤسسي، فضلاً عن تكييف المؤشرات القائمة وإدماجها.
- ٣- وفي ضوء التغيير السلوكي الطويل الأجل المستهدف من هذه العملية، لن تتضح النتائج إلا مع مرور الوقت. وأشير إلى أن النموذج المقترح يجري تنفيذه بالفعل في مرحلة تصميم المشاريع، وسوف يبرز للعيان في المشاريع التي تدخل مرحلة التنفيذ.
- ٤- ورحب الفريق العامل غير الرسمي بإعداد قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت لتعزيز الأولوية الاستراتيجية الرابعة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وشُدّد على أن الأمانة تقوم في المقام الأول بتبسيط وإدماج البيانات والممارسات القائمة، بما يتواءم مع نموذج نظرية التغيير المقترح.

ثالثاً - مناقشة بشأن الميزانية

- ٥- في أعقاب سلسلة من المناقشات غير الرسمية، بدأت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلعت الدول الأعضاء في ٥ آذار/مارس ٢٠١٩ على مشروع برنامج وميزانيتي اليونيدو للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وتبع ذلك جلسة إعلامية عقدها المدير العام في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩. ويستند مقترح البرنامج والميزانيتين إلى الهيكل البرنامجي وقاعدة الموارد للبرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وباستبعاد الزيادة في التكاليف المتعلقة بمساهمة اليونيدو في إطار تقاسم التكاليف في إطار نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، يبين المقترح زيادة صافية بنسبة ٠,٤ في المائة فقط. وتغطي الزيادة الرئيسية بمقدار ٣,٢ ملايين يورو إضافية المساهمة الكاملة المنقحة في نظام المنسقين المقيمين. وينتج عن ذلك زيادة بنسبة ٢,٢ في المائة بالقيمة الحقيقية، بزيادة بنسبة ٢,٧ في المائة في الميزانية العادية، وبنسبة ٠,٢ في المائة في الميزانية التشغيلية.
- ٦- وركزت المناقشة على مساهمة اليونيدو في نظام المنسقين المقيمين وإمكانية استبانة المزيد من الوفورات وأوجه الكفاءة. وسُلمّ بأنه من المتوقع أن ينتج عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة

الإئتمانية مكاسب في الكفاءة على المدى الطويل، وإن كان يصعب استبانة وفورات كبيرة لليونيدو خلال أول عامين أو ثلاثة أعوام من بدء التنفيذ.

٧- وأشارت الدول الأعضاء إلى الجهود الجارية لاستبانة المكاسب في الكفاءة، مما أدى في الوقت الحالي إلى انخفاض بمقدار ٥,٠ مليون يورو تقريباً في تكاليف السفر في الميزانية العادية المعروضة. وطلبت بعض الدول الأعضاء إلى اليونيدو مواصلة البحث عن المزيد من أوجه الكفاءة.

رابعاً- مناقشة بشأن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة

٨- أشير عند مناقشة أرصدة الاعتمادات غير المنفقة إلى أن من شأن زيادة مبلغ صندوق رأس المال المتداول تدريجياً واستخدامه تمكين اليونيدو من سد الفجوة التمويلية. ويوفر استخدام الصندوق على هذا النحو وسيلة للمضي قدماً صوب زيادة التنفيذ في إطار برنامج المنظمة وميزانيته.

٩- وأشير إلى أنه يمكن بالفعل استخدام صندوق رأس المال المتداول بموجب القواعد المالية والنظام المالي الحاليين، ولكن من شأن إبداء الدول الأعضاء استعدادها لذلك أن يؤكد التزامها بتغطية السلف المقدمة من الصندوق عن طريق المدفوعات المتأخرة، ويؤكد ولاية الأمانة المتمثلة في المضي قدماً على هذا النحو، استناداً إلى المقررين م ع-١/٣٣ م ع-٢/٢٧ (ب) بشأن الأغراض المأذون بأن تُستخدم فيها أموال الصندوق.

خامساً- مناقشة بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

١٠- أشير إلى أن نهج التمويل بالتقسيط الحالي يعني تغطية خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في البرنامج والميزانيتين لكل فترة من فترات السنتين. وفي هذا السياق، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بأن "... تراجع اليونيدو تمويلها للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مع مقارنته أيضاً بنماذج التمويل الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث يُرسى غالباً تمويل جزئي لمقابلة مخاطر مخططات الدفع أولاً بأول".

١١- وأشير إلى أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/73/662) تجسد توصيات الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الذي تشارك فيه اليونيدو. ويهدف هذا التقرير إلى تنسيق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالاستناد إلى أفضل الممارسات واحتواء التكاليف، وإن كانت الجمعية العامة لم ترد بعد على هذا التقرير.

١٢- وسوف تستأنف المناقشات بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بعد أن تنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين. وطلب إلى اليونيدو تقديم مقترح مماثل إلى هيئاتها الإدارية لمناقشته.

سادساً- مناقشة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإئتمانية

١٣- طلب الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية إلى الأمانة أن تبين المنافع الملموسة لزيادة مساهمتها في تمويل نظام المنسقين المقيمين. وشدد على الحاجة إلى

الإبلاغ عن المنافع والتحديات الملموسة فيما يتعلق بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين أو الوكالات الأخرى على الصعيد القطري.

١٤- وأوضحت الأمانة أن بنود الإصلاح لا تزال قيد التطور، ومن ثم لن يكون من الممكن حساب فعالية التكلفة كماً في الوقت الحالي، وإن كان من المتوقع تحقيق منافع على نطاق المنظومة نتيجة لتحسين برامج المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة. وأشار إلى قيام المكاتب الميدانية بتقدير وتقييم القدرات، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالتكامل مع نظام المنسقين المقيمين.

١٥- وجرى التأكيد على دور المكاتب الميدانية في التموضع الفعال لليونيدو ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها، وكذلك الحاجة إلى تعزيز الشبكة الميدانية. ويجري التخطيط لهذا التعزيز في حدود الموارد المتوفرة للمنظمة.

١٦- وأعرب أعضاء الفريق العامل غير الرسمي عن القلق من عدم مراعاة العضوية المنخفضة نسبياً لليونيدو، والاختلاف في مكوناتها، وجدول الأنصبة المقررة الناتج عن ذلك عند تحديد نصيب مساهمة اليونيدو في نظام المنسقين المقيمين.

١٧- واتفق الفريق العامل غير الرسمي على أن تسعى اليونيدو، بدعم من الدول الأعضاء، إلى الانضمام إلى عضوية "الفريق الأساسي" لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٩.

١٨- وشددت الأمانة على أن الحل الدائم للزيادة في مساهمتها في نظام المنسقين المقيمين هي تمويلها من خلال الأنصبة المقررة للميزانية العادية، بما أنها مخصصة للعمليات الرئيسية. وعلى الرغم من إمكانية اللجوء للحلول غير المتكررة مثل استخدام أرصدة الاعتمادات غير المنفقة أو الاحتياطات أو أموال البرنامج العادي للتعاون التقني، فإن ذلك لن يحل المسألة فيما بعد فترة السنتين القادمة. وناقش الفريق العامل غير الرسمي إمكانية إنشاء صندوق استئماني لهذا الغرض كخيار آخر.

١٩- وأكدت الأمانة على أن عدم سداد مبلغ المساهمة المتزايد سيكون له على الأرجح عواقب سلبية على عمليات اليونيدو على النطاق العالمي وفعاليتها باعتبارها من منظمات الأمم المتحدة.

سابعاً- مناقشة بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا

٢٠- عرضت الأمانة التقدم المحرز في تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، وبينت الدعم الإضافي الذي يمكن للدول الأعضاء أن تقدمه لهذه المبادرة، التي يعتبرها الفريق العامل غير الرسمي مبادرة مهمة تحتاج إلى أن توليها اليونيدو الاهتمام الواجب. وأبرز دور البعثات الدائمة في التوعية بهذا الموضوع في عواصمها باعتباره من أهم المساهمات غير المالية في العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

٢١- وعرضت عملية حشد القطاع الخاص، على النحو المضطلع به في العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، باعتبارها تنسم بأهمية كبيرة للتصنيع في أفريقيا. ووافقت الأمانة على تقديم معلومات عن فرص الشراكة والاستثمار المتعلقة بالعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، وشجعت البعثات الدائمة على تبادل تلك المعلومات مع القطاع الخاص في بلدانها. كما طلب إلى الأمانة إدراج أمثلة على أفضل الممارسات المتعلقة بكيفية مشاركة القطاع الخاص في العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا في المعلومات المحدثة التي ستقدم مستقبلاً إلى الفريق العامل غير الرسمي.

ثامناً - الإجراء المطلوب من اللجنة اتّخاذه

٢٢ - لعلّ اللجنة تؤدُّ أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.
